وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة بابل

كلية الادارة والاقتصاد

علوم المالية والمصرفية

بحث بعنوان

تقييم المصارف التجارية العراقية باستخدام مؤشرات التحليل المالي

مقدم الى قسم علوم المالية والمصرفية وهو جزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس

اعداد الطلاب

احمد خليفة محسن

ياسمين حسن مجبل

بأشراف

م. ازدهار جاسم محمد

١٤٤٤هـ

٢٠٢٣م

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

(قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَن تَشَاءُ وَتَنزِعُ الْمُلْكَ مِمَّن تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَاءُ بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ)

(صدق الله العظيم)

سورة ال عمران (آية (٢٦)

الاهداء

الى من قال عنهما تعالى في كتابة العزيز واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا والدي الحبيبن الى من تحملوا المشاق من اجل راحتي ... اخوتي الاعزاء

الشكر والتقدير

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى واهله ومن وفي أما بعد :

تنا الحمد والشكر لله الذي وفقنا لاتمام هذه الخطوة في مسيرتـ الدراسية ببحثنا هذا واقدم شكري وامتناني الى كل من ساهم في انتاج هذا الجهد المتواضع واخص منهم بالذكر استاذتي

(م. ازدهار جاسم محمد) فلولا نصائحها ودعمها المستمر ما تم هذا العمل . والشكر موصول الى كافة اساتذتي الذين تتلمذت على ايديهم في كل مراحل دراستي حتى اتشرف بوقوفي امام حضراتكم اليوم. سائلاً المولى العلي القدير أن يرفع من شأنهم ويوفقهم لما يحب ويرضى انه سميع مجيب الدعاء..

الفهرست

ت	الموضوع
١	الآية القرآنية
٢	الاهداء
٣	الشكر والتقدير
٤	المحتويات
٥	المقدمة
٦	الفصل الاول منهجية البحث
٧	المبحث الاول (المصارف التجارية نشأتها وتعريفها)
٨	المبحث الثاني (مؤشرات التحليل المالي)
٩	الفصل الثالث (الجانب العملي)
١٠	الاستنتاجات والتوصيات
١١	المصادر

المستلخص

يهدف البحث الى دراسة تقييم المصارف التجارية العراقية باستخدام مؤشرات التحليل المالي للحسابات المالية وتحديد تلك العوامل ، حيث ركز البحث على بعض المؤشرات المالية والتي تمثلت ب(السيولة والربحية) واستخراج النسب المالية ودراسة دلالاتها وبالتالي تحديد أهم العوامل المالية المؤثرة على ربحية المصارف والتي على ادارة المصارف التركيز عليها للوصول الى مستويات الربح المناسبة اضافة الى اهميتها لتحقيق الكفاءة والفاعلية في العمل المصرفي وتحسين الجودة وتوصل البحث الى الاستنتاج الرئيسي بعد ما تقدم من نتائج اظهرتها مؤشرات التحليل المالي للمصرف خلال سنوات التقويم تبين وجود تجاوز ملحوظ في حجم الاستثمار مما يفسر ضعف دور ادارة المصرف في دراسة نتائج التنفيذ وتحديد الانحرافات السلبية في التنفيذ ، ويوصي البحث ادارات المصارف بالتعامل بشكل متوازن بين المخاطر المالية وبين العوائد المطلوب تحقيقها.

مقدمة البحث

تساهم أسواق المال في دعم وتنمية الاقتصاد الوطني في الدولة وذلك من خلال نقل وتحويل الأموال من الوحدات الاقتصادية المدخرة إلى الوحدات المستثمرة، وتعد الأوراق المالية (securities)المتداولة في تلك الأسواق وبخاصة الأسهم والسندات التي تصدرها منشأت الأعمال أحد مجالات الاستثمار لهذه الأموال لذا أصبح الاستثمار يتطلب الاستناد إلى إحصاءات ومؤشرات ومعايير مالية تسهل على المستثمر اتخاذ القرارات الاستثمارية المقبولة ولذلك فان مجالات الاستثمار هذه تستقطب موارد مالية ضخمة حيث تشهد بورصات الأوراق المالية كم من الصفقات الخاسرة والرابحة يوميا طبقا للتقلبات التي تحصل بالأسعار السوقية كنيجة لانعكاس عوامل ومعلومات يتناقلها المستثمرون لتعكس في سلوكهم الاستثماري المتفائل والمتشائم.

أن سعر تداول سهم معين في السوق المالي يتحدد بناءا على عوامل العرض والطلب الخاصة بالمتعاملين، لذا فأن تحديد العوامل التي تحدد سعر السهم تجعل الشركة اكثر اهتماما بهذه العوامل والعمل على تحسين الأداء فيها، أما بالنسبة للمستثمر فان تحديد أهم العوامل التي تتحكم في أسعار الأسهم يمثل مصدر معلومات هامة وبالتالي يساعد في اتخاذ القرارات السليمة أو بسبب التقلبات في اسعار الأسهم جعلت المستثمر يولي اهتماما متزايدا باستقرار السوق والمحافظة على نشاطه في الأجل الطويل وفي هذا الإطار يعتمد المستثمرون على مؤشرات مالية الغرض منها تقويم الاستثمار في الأوراق المالية وبخاصة فيما يتعلق بالأسهم العادية كونها من الأدوات المالية المحفوفة بالمخاطر بشكل كبير، حيث يصعب التنبؤ الدقيق بتدفقاتها النقدية المتمثلة بالعائد الرأسمالي الناشئ من فرق الأسعار والعائد السنوي المتمثل بمقسوم الأرباح الذي يعتمد على سياسات المنشأة في احتجاز وتوزيع الأرباح.

الفصل الاول

منهجية البحث

مشكلة البحث

نظرا للوضع الاقتصادي الجديد الذي يعيشه ،قطرنا، وفي ظل تعدد المصارف الاهلية وجود المصارف الحكومية فان الامر يستلزم تقييم الأداء المالي للمصرف للتعرف على نقاط الضعف والقصور ومحاولة تلافيها ، فضلا عن التعرف على نقاط القوة ومحاولة تعزيزها وزيادتها لكي يضمن المصرف الاستمرار بنشاطه وتحقيق أعلى العوائد في ظل المنافسة الشديدة بين المصارف .ومن هذا الفهم جاءت مشكلة البحث بتساؤل مفاده:

هل هناك دور لاستخدام مؤشرات التحليل المالي)الاستقرار المالي (في المصارف التجارية؟

أأهمية البحث

تأتي أهمية البحث من أهمية استخدام مؤشرات التحليل المالي لتقييم مستوى الاستقرار المالي للمصارف التجارية بواسطة نسب السيولة و الربحية التي تعد من أكثر الوسائل المستخدمة في تقيم الأداء المالي للمصرف ، وذلك لكونه مؤشرا لما حققه المصرف من خلال المقارنة مع الفترات السابقة لمعرفة الوضع المالي خلال فترات الدراسة .لذا جاء هذا البحث الموسوم)أثر (مؤثرات الأداء المالي في المصارف التجارية)

هدف البحث

يهدف البحث الى الدخول في تفاصيل التأصيل العلمي لتقييم الأداء في المصارف من خلال التعرف على النسب والمؤشرات المالية المستخدمة في عملية التقييم واستخدامها في تقييم أداء

المصرف عينة البحث.

والتعرف على:

- 1طبيعة عمل المصارف التجارية.

٢ -مفهوم التحليل المالي.

٣-اثر استخدام مؤشرات التحليل المالي في المصارف التجارية.

فرضية البحث

يفترض البحث الحالي وجود أهمية استخدام مؤشرات التحليل المالي في المصارف التجارية

الجانب النظري

المبحث الأول

المصارف التجارية نشأتها وتعريفها

اولا: نشأة المصارف التجارية

أولا- كلمة بنك هي كلمة مشتقة من كلمة "بانكو" الإيطالية" والتي تعني المصيطبة ويقصد بها

المنضدة التي يقف عليها الصراف لتحويل العملة في مدينة البندقية وهي كلمة مشتقة من اللغة اللاتينية القديمة التي يعود أصلها إلى عهد سيدنا عيسى عليه السلام في القدس. (سحنون، 76:2003) وبعد عدة تطورات أصبح البنك يعني المكان الذي توجد فيه المنضدة وتجري المتاجر بالنقود ومن ثم فإن الشكل الأول والبدائي للبنوك التجارية هو الصراف الذي يتعامل ببيع وشراء العملات الأجنبية ومبادلتها بعملات وطنية حيث كان سابقا التعامل يتم بالنقود المعدنية التي تتطلب التأكد من وزنها وعيارها (درجة) نقائها) . إن نشأة المصارف برزت من خلال تطور نشاط المصارفيه الذين كانوا يقبلون الودائع (معادن ثمينة مقابل الايصالات أو شهادات إيداع بمبلغ الوديعة ويحصلون مقابل ذلك على عمولة وتدريجيا لاحظ هؤلاء المصارفيه ويحصلون أن هذه الإيصالات أخذت تلقي قبولا عاما في التداول وفاء البعض الالتزامات أي تلعب دور النقود في الوفاء بالإلتزامات وأن أصحاب هذه الودائع لا يتقدمون لسحب ودائعهم دفعة واحدة بل بنسب معنية أما باقي الودائع فتبقى مجمدة لدى الصراف, لذلك فكر هذا الأخير في إقراضها ومن هنا أخذ البنك في شكله الأول يدفع فوائد إلى أصحاب الودائع لتشجيع المودعين فبعد أن كان الغرض من عملية الإبداع هو حفظ المادة الثمينة من السرقة والضياع أصبح المودع يتطلع إلى الحصول على فائدة لذلك تطور نشاط البنك في مجال تلقى الودائع مقابل فائدة كذلك وتقديم القروض بناءا على هذه الودائع لقاء فائدة كذلك وعائدا البنك يتمثل في الفرق بين الفائدة التي يتقاضاها على القروض والفائدة التي يدفعها لأصحاب الودائع, انطلاقا مما سبق نشأت المصارف التجارية فظهر أول بنك سنة 1587م في البندقية ثم بنك أمستردام 1609م . وبعدها بدأت تنتشر المصارف في مختلف أنحاء العالم (عبد الحق ، 2000 6-5)

مقدمه المصرف التجاري يقصد بالمصرف التجاري : أي مؤسسة شركة مساهمة مكونه لفرض التعامل في النقود أو اللانتمان بهدف تحقيق أقصى ربح . وهو المكان الذي يتم فيه حفظ الودائع النقدية وتقديم السلف النقدية وتيسير المدفوعات عن طريق القيود الدفترية (نقل) حساب لحساب عميل آخر بطرق مختلفة لتقليل الحاجة الفعلية للنقود. (سحنون, 76:2003)

وعلى المدى الزمني هناك نوعين من المصارف التجارية

1 بنوك القبول : والتي تشتغل في أعمال قبول اللإئتمان .

معنى الائتمان : في الشؤون المالية تعني فرضا أو حسابا على الكشوف يمنحه البنك لعملائه . في الشؤون المالية تعني قرضا أو حسابا على الكشوف يمنحه البنك لعملائه .

2 بنوك الادخار : والتي تقوم بعمليات اصدار رأس المال نيابة عن عملائها (عبد الحق ،

2000 :5-6)

ثانيا وظائف البنك التجارى :

إن البنوك التجارية هي مؤسسات إنتمائية تتعامل بالانتمان قصير الأجل و تتلقى ودائع جارية في الغالب ولكن المصرف التجاري لكي يجلب أكبر قدر ممكن من المتعاملين الإقتصاديين افراد – مؤسسات يوفر الكثير من الخدمات المصرفية بما يتجاوب و احتياجتهم فهؤلاء المتعاملين يبحثون عن جهة آمنة وموثوق بها لإيداع أموالهم والحفاظ عليها واستغلالها عند الحاجة وكذلك يبحثون عن مصدر يمكنهم من الوفاء بالتزاماتهم ويوفر لهم ما أمكن من موارد مالية لتأمين احتياجاتهم . (عبد الحق 2000 15-16-17

أ : الخصوم :

1- **رأس المال المدفوع** : وهو مجموع المبالغ المدفوعة من قبل أصحاب البنك والمساهمين لقيام البنك . (رمضان، 89:2000)
2- الاحتياطي النقدي لدى البنك التجاري ويكون ملزما به ..

3- **الارباح الغير موزعة** : وهي المبالغ التي تم استقطاعها من الارباح خلال السنوات .

٤- **القروض من المصارف** .:. قد تلجأ المصارف التجارية للاقتراض من بعضها اذا عجزت مواردها الذاتية عن تمويل العمليات, وتفضل المصارف الاقتراض من بعضها قبل اللجوء للبنك التجاري بسبب انخفاض سعر الفائدة لديها كما انها قصيرة الأجل, اضافة الى ان البنك التجاري يستجيب أو يرفض ذلك كأداة لمراقبة الائتمان حسب الوضع الاقتصادي السائد. (محمود، 173:2000)

5 **الودائع** : وهي أهم بند وينقسم الى :

1 الودائع الجارية : وهي المبالغ المودعة لدى المصرف ويمكن سحبها دون إخطار مسبق ولا تدفع المصارف عادة فوائد على هذا النوع .

2 الودائع الثابتة (الأجل) : وهي المبالغ التي يلتزم المصرف بموجبها الدفع في وقت لاحق يتم الاتفاق عليه مقابل سعر فائدة .

3 ودائع التوفير: وهي المبالغ المودعة لدى المصرف التجاري لأجال طويلة وتدفع عليها المصارف أسعار فائدة محددة مسبقا و معظم هذه الودائع تكون شخصية ونسبتها لإجمالي الودائع ضئيلة جدا . (محمود، 2000:173).

ب: الأصول :

1- النقود السائلة : تحتفظ المصارف عادة بجزء من النقود السائلة لمواجهة الفروق التي تنشأ بين كمية الابداع والسحب, وهي اقل الاصول ربحية ...
2- -حافظة الأوراق المالية : يحتفظ البنك بمجموعة منها تستحق الدفع في أجال معينة مثل

أ- اذونات الخزانة : وتسمى احيانا بالأذونات الحكومية فهي سندات حكومية تستحق الدفع في فترات قصيرة بفوائد منخفضة وتقبل المصارف على شرائها لما تتمتع به من سيولة عالية .

ب- الاوراق التجارية : مثل الكمبيالات وتتمتع ايضا بسيولة عالية .

ج- الاسهم والسندات : وهي أسهم الشركات الاخرى ويتم تداولها في السوق . ويتعرض البنك لتقلبات أسعارها عند شرائها ولكنها تتر أرباح مرتفعة . (ابراهيم، 79:2010)

المبحث الثاني

مؤشرات التحليل المالي

أولا" – مفهوم التحليل المالي

إن لفظ التحليل في اللغة العربية يعنى حل أفراد العناصر التي يتألف منها الشئ لدراسته، أما التحليل في المهنة يعني القيام بدراسة ثم إجراء قياس ثم إصدار حكم أو بيان رأي (الكيالي . 1983 : 49).. والتحليل أنواع مختلفة تتفاوت في أساليبه العلمية وطرائقه الفنية المتطورة ومنها التحليل المالي (عبد الرضا، 2001 : 28).

فالتحليل المالي هو علم له قواعد ومعايير وأسس يهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية للوحدة الاقتصادية وإجراء التصنيف اللازم لها ثم اخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة وإيجاد الربط والعلاقة فيما بينهما ، فمثلا العلاقة بين الأصول المتداولة التي تمثل السيولة في الوحدة الاقتصادية وبين الخصوم المتداولة التي تشكل التزامات قصيرة الأجل على الوحدة والعلاقة بين أموال الملكية و الالتزامات طويلة الأجل بالإضافة إلى العلاقة بين الإيرادات والمصروفات ثم تفسير النتائج التي تم التوصل إليها والبحث عن أسبابها وذلك لاكتشاف نقاط الضعف والقوة في الخطط والسياسات المالية بالإضافة إلى تقييم أنظمة الرقابة ووضع الحلول والتوصيات اللازمة في الوقت المناسب

لذلك يعريف التحليل المالي بأنه "دراسة القوائم في ظل مجموعة من البيانات الإضافية المكملة بعد تبويبها التبويب الملائم واستخدام أساليب رياضية وإحصائية وذلك بغرض إبراز الارتباطات التي ترتبط بين عناصرها والتغيرات التي تطرأ على هذه العناصر على مدى فترة أو عدة فترات زمنية (سبع، 1972 : 15)

كما عرف التحليل المالي على انه تجزئة الحقائق الرقمية والإحصائية إلى مفرداتها الأصلية ثم التعرف على علاقة كل جزء بالمجموع وبقية الأجزاء ومحاولة الاستدلال بذلك على بعض التصرفات الماضية والتكهن بالاتجاهات المقبلة (الكعبي، 1990: 2) وعرف ايضاً بأنه فحص القوائم المالية والبيانات المنشورة لوحدة معينة عن فترة أو فترات ماضية بقصد تقديم معلومات تفيد عن مدى تقدم المنشاة خلال فترة الدراسة والتنبؤ بنتيجة أعمال ونشاط المنشاة لفترات مقبلة (حسبو، 1979: 5)

ويهتم التحليل المالي بدراسة القوائم المالية التي غالباً ما تكون في ظل مجموعة من البيانات الإضافية المكملة المحاسبية وغير المحاسبية – بعد تبويبها بالشكل الملائم واستخدام أساليب متعددة محاسبية وغير محاسبية رياضية وإحصائية (الحسني ، 1993 :61).

وتعد القوائم المالية بمثابة جهاز القيادة للوحدة الاقتصادية فهي تعد تقديرا عن الانجاز الإداري وتصديقا على نجاح أو فشل الزيارة وتنطوي ايضاً على إشارات تحذيرية عن الصعوبات والمعوقات المتوقعة وحتى يتمكن القارئ من قراءة القوائم المالية ينبغي إن يكون متفهماً

لإمكانياتها أو ما تنطوي عليه من معايير للتعرف على معنى البيانات التي توصلها ويستلزم الأمر ايضاً إن يتفهم طريقة عمل النظام المحاسبي ومغزى العلاقات المالية المختلفة حتى يمكن من تفسير البيانات التي تظهر في القوائم المالية (ميجس ، 1988: 1017). فتشير المعلومات الأساسية في القوائم المالية إلى طبيعة نشاط الوحدات الاقتصادية ، فالوحدات الاقتصادية تسعى للحصول على مصادر تمويلها عن طريق المستثمرين ،

الذين يتخذون قرارات استثمارهم في الوحدات الاقتصادية من خلال الاطلاع على قوائمها المالية التي تعدها لمعرفة طبيعة نشاطها، فتحليل القوائم المالية يمثل الطريقة التي من خلالها يحصل مستخدمو هذه القوائم على معلومات تساعدهم في الإجابة عن استفساراتهم المتعلقة بالوحدة الاقتصادية وبما أن القوائم المالية تتضمن معلومات تاريخية عن المركز المالي وحسابات التشغيل والأنشطة التمويلية والاستثمارية للوحدة الاقتصادية ، وهذه المعلومات تهم متخذي القرارات في دراسة وتفسير أحداث الماضي القريب ، إذ إن قراءة القوائم المالية بشكل مجرد وسطحي لا يعطي المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الجيدة والرشيدة ، فعليه لابد من إجراء التحليل والدراسة الدقيقة لهذه القوائم سعياً وراء الحصول على معلومات أفضل حيث إن قيمة الكثير من الأرقام تتضح عندما يتم مقارنتها مع أرقام مماثلة لسنوات سابقة أو وحدات اقتصادية أخرى ذات نشاط مماثل. حيث تبرز العلاقات الهامة لهذه الأرقام وبذلك الحصول على معلومات هامة ودقيقة . الكبيسي 2006 : 43). وبناءاً على ذلك تعد القوائم المالية احد المصادر الأساسية للمعلومات التي يستخدمها المحلل المالي في أ أداء واجبه ففي الوقت الذي تعتبر فيه مخرجات النظام المحاسبي نهاية المطاف في الدورة المحاسبية تعتبر بداية الطريق في عملية التحليل المالي إي أنها مدخلات هذا الفرع من فروع المعرفة ونقطة الانطلاق في فهم الوضع المالي للوحدة الاقتصادية وتفسيرها لنتائج إعمالها ، وعليه فان سلامة العمل المحاسبي وإجراءاته الدقيقة وسلامة تطبيقها للمبادئ المحاسبية وفروضها يؤثر على صحة القوائم والتقارير ودقتها ومن ثم على نتائج التحليل المالي (الحسني . 6:1993). أما عمل المحلل المالي فانه يقوم بدراسة التاريخ المالي للوحدة الاقتصادية محللا قوائمها المالية وبياناتها الإحصائية بهدف تحديد نقاط الضعف والقوة في هيكلها المالي مستخدما في ذلك أساليب وطرائق التحليل المالي جميعاً (الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي ديوان الرقابة المالية ، 1989) ويحتاج المحلل المالي لانجاز تحليله أداة تحليل تتناسب وعوامل عدة كالهدف المعلومات المتوفرة ، ونطاق التحليل. لذا فان اختيار الأداة يعد أساس نجاح التحليل فإذا كان يهدف إلى تقييم سيولة الوحدة الاقتصادية فانه يجب على المحلل استخراج النسب الدالة على السيولة ، في حين إذا كان الهدف من التحليل دراسة قدرة المنشاة على توليد التدفقات النقدية فانه يجب عليه اللجوء إلى نسب التدفقات النقدية وتحليل قائمة التدفقات ..... الخ (خنفر والمطارنة 2006: 93)

وقد أشار مجلس المعايير المحاسبية المالية في دراسة عن معيار الأهمية النسبية 1975، إلى إن تحليل القوائم المالية كجزء مكمل للتحليل الأساسي للاستثمار يستخدم كأساس للتنبؤ بالنتائج المستقبلية والمقارنات وتقييم المخاطر. والعائد من فرص الاستثمار المتاحة، وإن تحليل التقارير المالية لا يكتفي بالتركيز على نتيجة نشاط المشروع أو مركزه المالي من خلال دراسة الربحية والسيولة ودرجة التركيب الرأسمالي وإنما يأخذ المحلل المالي في الاعتبار مدى قدرة المشروع على تحقيق إرباح في المستقبل في ظل طبيعة النشاط والصناعة التي ينتمي إليها المشروع والوضع الاقتصادي العام (تركي 1995 :91) مما تقدم نرى أن التحليل المالي بعد دراسة

تحليلية انتقاديه تفصيلية للقوائم المالية وبما تتضمنه من المعلومات الملائمة والمفيدة المرتبطة على نحو مباشر وغير مباشر بالوحدة الاقتصادية بما يتوفر من وسائل وأدوات التحليل المالي التي تسهم مساهمة فعالة في ترشيد القرارات والسياسات والخطط فضلاً عن تقويم الوحدة الاقتصادية تقويماً شاملاً أو جزئياً.

ثانيا – أهمية التحليل المالي

تنبع أهمية التحليل المالي من اعتباره أحد مجالات المعرفة التي تهتم بدراسة البيانات ذات العلاقة بموضوع التحليل لتحقيق المراقبة الجيدة على استخدام الموارد المالية المتاحة في المشروع وهو بذلك احد أشكال أدوات الإدارة العلمية لأنشطة الوحدة الاقتصادية من خلال توضيح العلاقات بين البيانات المالية والتغيرات التي تطرأ عليها خلال فترة زمنية محددة أو فترات زمنية متعددة إضافة إلى بيان حجم هذا التغير على الهيكل المالي العام للمشروع وبهذا يساعد التحليل المالي في الإجابة على التساؤلات التي تطرحها جهات معينة ذات علاقة بالوحدة الاقتصادية الحيالي ، 24:2004). لذلك تتضاءل أهميته في المنشات الفردية الصغيرة وشركات التضامن لصغرها وضالة رؤوس الأموال المستثمرة فيها فضلاً عن ندرة حالات الاقتراض التي قد تحتاجها هذه الوحدات الاقتصادية بينما على العكس من ذلك فأن زيادة أهمية التحليل المالي إلى درجة كبيرة في الشركات المساهمة والمحدودة الكبيرة يعود إلى ضخامة الأموال المستثمرة فيها فضلاً عن حاجتها الماسة والمستمرة إلى الاقتراض لذلك تكون هذه الشركات بحاجة دائمة إلى تقديم تقارير مالية عن نشاط المشاريع إلى المالكين وغيرهم من الإطراف التي تحتاجها الكعبي ، مصدر سابق (3) وعلى نحو عام يمكن القول إن أهمية التحليل المالي تتمثل في الأتي: (الحيالي، مصدر سابق: 24)

1- يتناول التحليل المالي بيانات النظام المحاسبي للوحدات المختلفة وبغض النظر عن طبيعة

عملها ليمد منتني القرارات بالمؤشرات المرشدة لسلوكياتهم في اتخاذ القرارات الصحيحة.

2- يساعد التحليل المالي في تقييم الجدوى الاقتصادية لإقامة المشاريع والتقييم الأداء بعد إنشاء

المشاريع كما يساعد في التخطيط المستقبلي لأنشطة المشاريع إضافة إلى إخضاع ظروف

عدم التأكد للرقابة والسيطرة وحماية الوحدة من الانحرافات المحتملة

-3- يساعد التحليل المالي في توقع المستقبل للوحدات الاقتصادية من حيث معرفة مؤشرات

نتائج الإعمال ومن ثم اتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهة الاحتمالات المختلفة. وتبرز أهمية التحليل المالي من خلال الأطراف المستفيدة منه والتي يمكن تبويبها تبعا

النواح متعددة كالأتي : الحسني 1993 (15)

1 – الفئة الأولى

إدارة الوحدة الاقتصادية على مختلف مستوياتها مثل:

- مجلس الإدارة.
- المديرون.
- رؤساء الأقسام.
- المشرفون

3- الفئة الثانية

تضم أطرافاً متعددة وهم متخذو القرارات خارج الوحدة الاقتصادية ممن لهم مصالح مباشرة ووثيقة بالوحدة الاقتصادية مثل:

- المستثمرون الحاليون (المساهمون).
- الجهاز الضريبي.

4- الفئة الثالثة

تضم متخذي القرارات خارج الوحدة الاقتصادية ممن لهم مصالح غير مباشرة مع هذه الوحدة مثل:

- المستهلكون.
- الجهاز المختص بالتخطيط القومي.
- السلطة النقدية كالبنك المركزي).
- بورصة الأوراق المالية.
- مركز البحث العلمي.
- الوسطاء الماليون.

1- ويمكن توضيح أهمية التحليل المالي للفئات المختلفة على النحو الأتي: (الكعبي ،1990: 4) من حيث الأداة المالية داخل الوحدة الاقتصادية يبرز دور وأهمية التحليل المالي في طريقة عرض البيانات وتفسيرها ووضع المقترحات البناءة ليتسنى للإدارة أن تعمل بشكلها الصحيح من خلال المعلومات الدقيقة التي تحصل عليها للإفادة منها في عملية اتخاذ القرار.

2 **المصارف والمقرضون عموما**

إن عملية إقراض الوحدة الاقتصادية إي) وحدة تتطلب من المقرض معرفة المركز المالي للمقترض وذلك عن طريق القوائم المالية وما تتضمنه من معلومات وهنا يبرز دور التحليل المالي.

3-المستثمرون في القطاع الخاص

عند الاستثمار في وحدة اقتصادية معينة لابد من دراسة طبيعة عمل الوحدة ونشاطها و دراسة القوائم المالية الصادرة عنها ولعدة سنوات وعند ذلك يتخذ المستثمر قراره النهائي بالاستثمار أو عدمه.

4-الدولة

تتمثل الدولة في الهيئة العامة للضرائب وسوق الأوراق المالية والغرف التجارية والمصارف وغيرها، حيث إن التدقيق الداخلي الخاصة بالوحدات الاقتصادية تخضع لرقابة الهيئات الرقابية التي تقدم قوائمها المالية إلى دوائر الدولة المعنية بحسب القوانين والتعليمات النافذة وتقوم هذه الأخيرة بدراسة وتحليل عناصر القوائم المالية للوصول إلى النتائج المرجوة من ذلك.

ثالثا – أهداف التحليل المالي

إن التحليل المالي هو عملية تحويل البيانات المالية الواردة في القوائم المالية إلى معلومات تستعمل كأساس لاتخاذ قرارات مستنيرة لأجل تعزيز الاتجاهات الايجابية في الوحدات الاقتصادية ولمعالجة بعض الممارسات الخاطئة مثل السيطرة على بعض التكاليف أو معالجة نقص متوقع في السيولة وعلى نحو عام يهدف التحليل المالي إلى تحقيق الغايات الآتية: الشنطي وشفر 2005 (175)

1- معرفة حقيقة الوضع المالي للوحدة الاقتصادية.

2 تحديد قدرة الوحدة الاقتصادية على خدمة دينها وقدرتها على الاقتراض. 3- تقييم السياسات المالية والتشغيلية المتبعة. 4 الحكم على مدى كفاءة الإدارة.

-5- بيان الاتجاهات التي يتخذها أداء الوحدة. تقييم جدوى الاستثمار في الوحدة.

7- الاستفادة من المعلومات المتاحة لاتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقويم.

8- معرفة وضع الوحدة الاقتصادية بالقطاع.

فالهدف الأساس للتحليل المالي الذي يتمثل في القدرة على قياس العائد والمخاطرة لاتخاذ قرارات الاستثمار أو الاقتراض، وأن هذه القرارات تتطلب تقدير المستقبل ، سواء كان خلال الشهر أو السنة أو عقد من الزمن، وفي توفيرها العنصر الأساس للتدفقات النقدية والدخل للمستقبل (White and others 1997 : 4).

رابعا: مؤشرات التحليل المالي

1. السيولة :

هناك تعاريف متعددة لتحديد مفهوم السيولة إلا أن معظم هذه التعاريف تلتقي في تحديد الأركان الرئيسية السيولة . فيرى الدكتور الشماع " بأنها تمثل قدرة أي موجود للتحول إلى نقد بسرعة وبدون خسارة قياساً بكلفة الشراء الشماع 1992 : 64) . ويعرف السيولة آخرون بأنها " السرعة أو الملائمة التي يمكن من خلالها تحويل الموجود إلى نقد ، وأن عملية تكوين النقود التي تكون جذابة بالنسبة للمقرضين تتضمن تكوين الموجودات التي ممكن تحويلها إلى سيولة بسرعة وبدون خسارة " (Bain, 2000 Howells & 8) .

أما السيولة بالمفهوم الاقتصادى الشامل فهي عرض النقد (m 2) المكون من النقد وودائع تحت الطلب (1m) ، وطبقاً لهذا التعريف تخرج الودائع الأجنبية لغير المقيمين من مفهوم السيولة الشامل .

أما سيولة الجهاز المصرفي فتعني الفرق بين الموارد المتاحة له والأموال المستخدمة فى مختلف أنواع الموجودات ضمن التوازن الذي تفرضه الأصول المصرفية المتعارف عليها أو تكون المصارف فى حالة وفرة في السيولة عندما تكون الأموال المتاحة فائضة عن قدرة المصرف على الاقراض وعن حدود الاستثمار المتوازن في بنود الميزانية الأخرى بحيث يضطر ان يستثمر هذه الفوائض ضمن الأصول السائلة مثل الأوراق المالية أو على شكل أرصدة لدى المصارف أو أرصدة عاطلة لدى البنك المركزي.

وللسيولة مفهوم مجرد إذ يمكن تعريفها بانها : القدرة على توفير الأموال لمواجهة الالتزامات التعاقدية ومتطلبات الزبائن غير التعاقدية باسعار مناسبة في كل الأوقات ، وفي هذا الإطار يمكن أن ينظر للسيولة من خلال المفهومين الآتيين :

1- المفهوم الكمي : يعرف السيولة بانها : كمية الموجودات الممكن تحويلها الى نقد في الوقت المطلوب .
2- مفهوم التدفق : يعرف السيولة بانها كمية الموجودات القابلة للتحول السريع إلى نقد مضافاً إليها تسديدات الزبائن لالتزاماتهم أو من خلال ما يمكن الحصول عليه من

السوق المالية على شكل ودائع أو أموال مشتراة كذلك يقصد بالسيولة في هذا الصدد مقدرة البنك على الوفاء بسحوبات المودعين وتلبية (عقل 2000 : 158) .

احتياجات المفترضين في الوقت المناسب ودون الاضطرار إلى بيع أوراق مالية بخسائر كبيرة أو الاقتراض بمعدلات فائدة مرتفعة ، ومن بين محددات قدرة البنك على الوفاء بما عليه من التزامات هو مدى كفاية الأرصدة النقدية وشبه النقدية وخاصة الاحتياطي الثانوي الممثل في أوراق مالية ليسهل بيعها بحد أدنى من الخسائر) هندي ، 2000 :296 – 295) . وتعرف السيولة أيضاً بانها قدرة البنك الفردي على مواجهة التزاماته والتي تتمثل بصفة

أساسية في عنصرين هما : تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع ، وتلبية طلبات الائتمان أي القروض والسلف لتلبية احتياجات المجتمع) حنفي وقرياقص ، 35:2000) . أما على صعيد المصارف التجارية فان السيولة المصرفية تتحدد من خلال مؤشرات عديدة من أبرزها نسبة الاحتياجات التي يمتلكها المصرف التجاري) التي هي عبارة عن النقد في الصندوق والودائع لدى البنك المركزي (الى حجم الودائع المصرفية ، ويمكن الاستعانة بنسبة الائتمان الممنوح من المصارف التجارية الى الناتج القومي الإجمالي لتحديد مدى مساهمة هدف المصارف في تمويل النشاط الاقتصادي الخاص العاني ، 104:2002) . أو هي ما تحتفظ به المنشأة المالية من الأموال النقدية أو ما يتوافر لها من موجودات سريعة التحول الى نقدية وبدون خسائر في قيمتها إذ ان الغرض منها هو الإيفاء بالالتزامات المستحقة أو المترتبة على هذه المنشأة وبدون تأخير الحسيني والدوري 2000 : 93) .

2 الربحية :

زيادة قيمة المبيعات على تكاليف عوامل الإنتاج الأرض) ورأس المال والتنظيم والعمل) المستخدمة في إنتاج وتقديم السلع والخدمات ونقلها وخزنها، والربح يساوي الإيرادات مطروحاً منها المصاريف (جبارة 34:2000) وعرف كذلك بأنه (زيادة حقوق مالكي المنشأة في أخر المدة. التجارية عما كانت عليه في أول المدة، على أن يؤخذ في الحسبان المبالغ التي استثمرت

والمبالغ التي سحبها مالك المنشأة خلال العام). وعرف كذلك بأنه (فائض دخل النشاط بعد تغطية المصاريف التي أنفقت عليه) (الدباغ ، 44:2000) يتضح أن الربح يتأثر بدخل المنشأة وتكاليف الحصول على هذا الدخل وطرق تقويم أصول المنشأة والتزاماتها. وقد اختلفت وجهات النظر حول طبيعة الربح ومكوناته وهناك ثلاثة اتجاهات تتمثل في آلاتي:

1- الربح من وجهة نظر أصحاب المشروع هو عائد رأس مال المستثمر الذي يمكن سحبه من المشروع دون المساس برأس المال، وأصحاب هذا الرأي ينادون بنظرية الربح الشامل الذي يُعد الربح من الإيرادات غير العادية والربح الرأسمالي جزء من ربح المشروع فضلاً عن الربح الناتج عن العمليات
2- الربح من وجهة نظر الإدارة هو الزيادة في الأصول الناشئة عن العمليات العادية للمشروع التي تقيس مجهودات الإدارة، ويقتصر مفهوم الربح فيها على النشاط العادي للمشروع فقط

3- الجمع بين الاتجاهين وينظر أصحاب هذا الاتجاه إلى الربح من وجهة نظر المشروع نفسه، ويحددون نوعين من الربح، الأول ربح أصحاب المشروع وهو يمثل الزيادة في

حقوقهم مهما كان مصدرها، والثاني ربح المشروع وهو يمثل الزيادة في أصول المشروع الناشئة عن النشاط العادي (الدباغ ، 44:2000)

الفصل الثالث الجانب العملي

اولا: نبذة عن المصارف عينة البحث

1 -مصرف الرشيد

تأسس مصرف الرشيد بموجب القانون رقم (52) لسنة 1988 وخضع لقانون الشركات العامة رقم (22) لسنة 1997 وبتاريخ 4/12/2001 اصبح راس مال المصرف ملياري دينار عراقي و يهدف مصرف الرشيد للمساهمة في دعم الاقتصاد الوطني من خلال الوظائف التي يقوم بها و تتمثل بما يلي:

1- الصيرفة التجارية الشاملة

2 أستثمار الاموال في الداخل و الخارج

-3- تمويل جميع القطاعات الاقتصادية وفق خطط التنمية

-4- تقديم الخدمات المصرفية في مجال المعاملات الداخلية المتمثلة بالحسابات الجارية و التوفير و الودائع الثابتة و منح السلف و القروض المتنوعة (بالدينار و بالعملة الاجنبية) والتسهيلات الائتمانية للافراد والشركات

كما يقدم المصرف خدماته في المعاملات الخارجية المختلفة في فتح الاعتمادات المستندية و تحصيل الحوالات و اصدار خطابات الضمان و اجراء التحويل الخارجي من و الى العراق.

يمارس المصرف اعماله في اطار القوانين و التعليمات النافذة في العراق. و تخضع

اعماله و حساباته لتدقيق ديوان الرقابة المالية.

للمصرف (138) فرعا منها (61) فرعا في بغداد و (77) فرعا في بقية المحافظات، كما ان الادارة العامة للمصرف تضم ضمن تشكيلاتها (13) قسما و (56) شعبة. و للمصرف (13) فرعاً في محافظات اقليم كردستان العراق. وللمصرف خطط سنوية يعمل على تنفيذها كما ان لديه خطة استراتيجية من ابرز عناصرها :

- المصرف بصدد اصلاحات جذرية تتعلق باعادة الهيكلية في كافة مرافقه .
- خطط لتدريب الموارد البشرية.
- تقديم خدمات مصرفية جديدة و منها الصيرفة الاسلامية .
- -نظام مصرفي متكامل على الحاسبة الالكترونية .
- شبكة اتصالات خاصة بالمصرف .
- ادخال الوسائل المكتبية الحديثة
- التوسع في انشاء علاقات مصرفية مع الخارج .
- فتح فروع جديدة داخل و خارج العراق

2 مصرف الرافدين

تأسس مصرف الرافدين بموجب القانون رقم (33) لسنة 1941 وباشر أعماله في 19/5/ 1941 برأس مال مدفوع قدره (50) خمسون الف دينار ، مر المصرف بمراحل متعددة خلال مسيرته التاريخية تمثلت أولاً بتواجده كاول مصرف وطني يمارس الصيرفة التجارية بين العديد من المصارف الاجنبية ، وبدأ بالتوسع التدريجي داخل القطر ثم مر بمراحل دمج متعددة بدأ عام 1964 شملت المصارف التجارية التي كانت تعمل في العراق حيث تم في عام 1974 توحيدها مع مصرف الرافدين الذي أصبح المصرف التجاري الوحيد في العراق ، حيث استمر يعمل بمفرده في ميدان الصيرفة حتى عام 1988 الذي شهد تأسيس مصرف حكومي آخر هو مصرف الرشيد الذي ابتدأ عمله بفروع مصرف الرافدين التي انتقلت اعمالها اليه .

في عام 1998 شهد المصرف تطوراً جديداً هو تحوله الى شركة عامة مملوكة للدولة بالكامل طبقاً لاحكام قانون الشركات العامة رقم (22) لسنة 97 بهدف المساهمة في دعم الاقتصاد الوطني في مجال الصيرفة التجارية واستثمار الأموال وتقديم التمويل لمختلف القطاعات وفق خطط التنمية وفي اطار السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية للدولة حيث يقوم المصرف بقبول الودائع بأنواعها واستثمار الأموال والفوائض النقدية في مختلف أوجه الاستثمار وفق ما رسمه القانون. ويمثل النشاط الائتماني أهم العمليات الاستثمارية التي يقوم بها المصرف ويعتبر من المهام الأساسية لعمله ونموه ، حيث أصدر تعليمات عديدة تقرر بموجبها منح قروض متوسطة الاجل لمدد تتراوح بين 2-5 سنوات وطويلة الاجل لمدد تتراوح بين 5-10 سنوات لمن يرغب من المواطنين والشركات لغرض تحويل عمليات شراء المكائن والمعدات والآلات أو تشيد البنايات الملائمة للاغراض الزراعية والصناعية المختلفة ، أضافة الى منح قروض للاطباء واطباء الاسنان والصيادلة والمهندسين وفق شروط وضوابط محددة ... يدخل ضمن

هذا الاطار منح التسهيلات في الحساب الجاري وخصم الأوراق التجارية واتباعها وهي من انواع الأئتمان النقدي الرئيسية الممنوحة لزبائن المصرف والمتعاملين معه. ويقف المصرف في طليعة المؤسسات الحكومية في مجال استخدام المكننة الحديثة في العراق والمتمثلة بمشروع الحاسبة الالكترونية الذي يعتبر مشروعاً ضخماً يتوازى ومكانة المصرف واعماله وفروعه حيك يتوفر لديه حالياً أنظمة فعلية تغطي جميع انشطة المصرف ويتم تطوير النظم باستمرار وتحديث المعلومات، كما يساهم مساهمة فعالة في تطوير واسناد المصارف الحكومية والاهلية في مجال الانظمة المصرفية والاستثمارية الفنية ، عدد فروع المصرف حالياً (164) فرعاً داخل العراق أضافة الى (7) فروع في الخارج وهي : القاهرة ، بيروت ، ابو ظبي ، البحرين ، صنعاء ، عمان ، جبل عمان

ثانيا مؤشرات التحليل المالي

وتحتسب هذه النسبة بقسمة الاحتياطيات الفنية الى الموجودات المتداولة وذلك لمعرفة مدى قدرة المصارف في تحويل الأصول الى نقود ، والحد النمطي المقبول لهذه النسبة على أن لا تزيد عن 100% ومن الجدول يوضح تفاصيل المؤشر الخاصة به والوسط الحسابي.

المصارف	2011	2012	2013	2014	2015	2016	الوسط الحسابي
الرافدين	69.76 %	54.47 %	70.81 %	27.46 %	19.05 %	26.34 %	48.31 %
الرشيد	59.59 %	52.25 %	62.46 %	57.49 %	54.30 %	51.23 %	57.20 %

مؤشرات التحليل المالي

نلاحظ في الجدول اعلاه النسب لسنوات مصرف الرافدين:

(69.76% / 54.47%/70.81% / 27.46%/19.05%/26.34%) التوالي لسنوات (2011 / 2012 / 2013 / 2014 / 2015 / 2016 وكانت أعلى نسبة لمصرف الرافدين في سنة (2013) وقد بلغت نسبة (70.81%) وكانت أقل نسبة لمصرف الرافدين في سنة (2015) وقد بلغت نسبة (19.05)

وان النسب لمصرف الرشيد قد بلغت

(51.23%54.30%/57.49% /62.46%/52.25%/59.59%)على التوالي لسنوات (2011 / 2012 / 2013 / 2014 / 2015 / 2016) وكانت أعلى نسبة لمصرف الرشيد في سنة (2013) وقد بلغت نسبة (62.46% وكانت اقل نسبة لمصرف الرشيد في سنة (2016) وقد بلغت النسبة (51.23%) كذلك نلاحظ بأن معدل الوسط الحسابي لمصرف الرشيد قد حقق نسبة (57.20%) وهي أعلى من نسبة معدل الوسط الحسابي لمصرف الرافدين الذي حقق نسبة معدل الوسط الحسابي (48.31%) كما يتضح بأن مصرف الرشيد من خلال معدل وسطه الحسابي كان افضل من مصرف الرافدين .

الاستنتاجات والتوصيات

اولا: الاستنتاجات

في ضوء ما تقدم من نتائج اظهرتها مؤشرات التحليل المالي للمصارف خلال سنوات التقويم نبين ادناه ما تم التوصل اليه في ضوء الأهداف المقررة و مستوى تحقيقها من خلال مجموعة من الاستنتاجات و التي تمثلت بالآتي:

1- وجود تجاوز ملحوظ في حجم الاستثمار مما يفسر ضعف دور أدارة المصارف في دراسة نتائج التنفيذ وتحديد الانحرافات السلبية في التنفيذ
2-قصور أدارة الاستثمار في تحليل نشاط الاستثمار واتخاذ القرارات التي من شأنها أن ترفع من عائد الاستثمار للمصارف.
3- أتباع المصارف السياسة الائتمانية المتساهلة في تحصيل ديونها أذ أن طول مدة التحصيل يخفض السيولة ويؤثر على قدرة المصارف في تسديد التزاماتها القصيرة الأجل.
4- ضعف مؤشر معدل دوران الموجودات الثابتة مما يشير ذلك ان المصارف في تدني في أستخدام موجوداتها الثابتة بشكل فعال وأن منتوجاتها (المبيعات) لا تتناسب مع حجم الاستثمار في الموجودات الثابتة وسيؤثر تعظيم الاستفادة من تلك الأصول الثابتة على الربحية بشكل كبير.

ثانيا: التوصيات

1-ضرورة قيام المصارف بالتخطيط لكافة استثماراتها في السنوات اللاحقة
2-متابعة المقترضين الذين لم يسددوا ما بذمتهم من قروض ، واتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم. تفسير
3-أعادة النظر في السياسات الائتمانية وسياسات تحصيل حساب المدينون الخاصة بالمصارف بسبب وجود تعثر في عملية تحصيل الديالديو
٤-على المصارف بذل أهتمام بمؤشرات التحليل المالي لما لها من أهمية في القوائم المالية ودراسة الوضع المالي للمصارف والحصول على النتائج التي تساعد أدارة المصارف في اتخاذ القرارات السليمة التي من شأنها الرفع من مستوى أداء أنشطتها الاستثمارية.

المصادر

ا – االكتب

1- جابر محمد صالح الاستثمار بالأسهم والسندات وتحليل الأوراق المالية"، دار الرشيد... 2- حنفي، عبد الغفار، الاستثمار" في الأوراق المالية الإسكندرية، ٢٠٠٠م.بغداد، ١٩٨٢م.

3-خان محمد يونس ،وغرايبة هشام صالح الإدارة المالية، دار جون وأولاده، نيويورك،

١٩٨٦م.

٤. الخلايلة، محمد عبد الحكيم التحليل المالي باستخدام البيانات الحاسبية "، عمان، ١٩٩٥م. ه. 5- الراوي خالد وهيب وسعاد ،يوسف التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي"،

الطبعة الأولى، عمان، ٢٠٠٠م.

6-رمضان زياد "مبادئ الاستثمار، عمان، ١٩٩٨م.

7-الشديفات، خلدون إبراهيم إدارة وتحليل مالي، الطبعة الأولى، عمان، ٢٠٠١م.

8- الشماع خليل محمد حسن الإدارة المالية"، الطبعة الرابعة، بغداد، ١٩٩٢م.

9- العادلي، يوسف عوض العظمة محمد أحمد، بسام صادق محمد، مقدمة في المحاسبة المالية"، الطبعة الأولى، ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٦م.

10-عبد الخالق، محمد الإدارة المالية"، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٩٧م.

١١. الوطيان محمد المدخل إلى قرارات الاستثمار" ، الطبعة الأولى، الكويت، ١٩٩٠م.

12-أسامة محمد الفولي مجدي محمود شهاب مبادئ النقود والبنوك دار الجامعة الجديدة للنشر ، طبعة ١٩٩٧

13-أبو عتروس عبد الحق، الوجيز في البنوك التجارية ، بهاء الدين للنشر والتوزيع ٢٠٠٠ الجزائر .

١٤-إكرام عبد العزيز ، الائتمان المصرفي بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢.

15-أمين رشيد كنونة ، الاقتصاد الدولي ، مطبعة الجامعة المستنصرية، بغداد ،١٩٨٥.

١٦ -باري سيجل ، النقود والبنوك والاقتصاد، وجهة نظر النقديين ، ترجمة طه عبد الله منصور وعبد الفتاح عبد الرحمن ، دار المريخ للنشر – الرياض. ١٩٨٦.

-١٧ جمال خريس ، ايمن أبو خضر عماد حضاونة . النقود والبنوك . دار الميسر للنشر والتوزيع والطباعة . الطبعة الأولى (1)

18- خليل محمد حسن الشماع ، الإدارة المالية ، ط٤ ، مطبعة الخلود ، بغداد ، العراق ٢٠٠٢ بيروت

.١٩ -رسمية قرياقص ، أسواق المال (أسواق - رأس المال – المؤسسات) ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ،١٩٩٩.

٢٠ -زياد سلم رمضان ، ادارة الاعمال المصرفية ، ط ة، مكتتبة الوطنية ١٩٩٠٠. –

٢١ -صلاح الدين حسن السيسي ، الإدارة العلمية للمصارف التجارية وفلسفة العمل المصرفي ، دار الوسام للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ،١٩٩٧.

٢٢- صالح الحناوي ، و السيد ، عبدالفتاح عبدالسلام المؤسسات المالية (االبورص والبنوك) ، الدار الجامعية ، مصر ،١٩٩٨.

23- صادق راشد الشمري، ادراة المصارف الواقع والتطبيقات العملية ، ط١، ٢٠٠٩، دار

24-فائق شقير، عاطف الأخرس وعبد الرحمان سالم محاسبة البنوك ، دار المسير للنشر صفاء للنشر والتوزيع ، عمان.

25- محمد احمد براز محظرات في البنوك والنقود ، مكتبة القاهرة الحديثة مصر.

26-عبد الواحد جاب الله وأخرون . دور التسويق المصرفي في زيادة القدرة التنافسية للبنوك والتوزيع والطباعة ، عمان ، ٢٠٠٠. التجارية ط1 ، دار صعب بيروت ،٢٠٠٩.

27-عبد الحميد محمود ، محاسبة البنوك دار صفاء للنشر، عمان ٢٠٠٠٠

28-منير ابراهيم ادارة البنوك التجارية، مدخل اتخاذ القرارات ، ط ٣ ، ٢٠١٠

29- سحنون – الأقتصاد النقدي والمصرفي – بهاء الدين للنشر والتوزيع الطبعة

٣٠ -محمد مطر ، التحليل المالي والائتماني : الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية ، دار الأولى ٢٠٠٣ – قسنطينة الجزائر وائل للطباعة والنشر ، عمان ، الأردن، ٢٠٠٠.

٣١ مفلح محمد عقل ، الإدارة المالية ، دار المستقبل للتوزيع والنشر ، عمان ، الأردن.٢٠٠٠٠

ب- الرسائل والاطاريح الجامعية

32-التميمي ارشد ،فؤاد تحليل اثر سياسة مقسوم الأرباح في كلفة التمويل وأسعار الأسهم"، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية، ١٩٩٨م.

33-الحسيني، فلاح حسن عداي سياسة توزيع الأرباح وآثرها في القيمة السوقية للأسهم، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، ١٩٩٤م

٣٤ المشهداني، عبد الرحمن حمود، تحليل وتقويم الاستثمار في الأسهم العادية، دراسة تطبيقية في سوق بغداد للأوراق المالية رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ١٩٩٥م.